

## دراسة علمية تؤكد ارتفاع معدلات الفقر والتشرد في إيران وتحدد أسبابه

## 6 ملايين إيراني يعيشون على المعونات في بلد نفطي

□ «الإيام» - خاص:

صدرت دراسة علمية حديثاً أثبتت بالأرقام والإحصائيات ارتفاع معدلات الفقر والتشرد في إيران وأرجعت أهم أسباب هذا الارتفاع إلى إدارة نظام ولاية الفقيه والسرقة واختلاس الأموال من قبل أفراد وجماعات تابعة للنظام وهدر الجزء الكبير من ميزانية الدولة من أجل دعم الجماعات الإرهابية في اليمن ولبنان والبحرين. وقد أكدت الدراسة زيف ادعاءات النظام الإيراني الذي تبني شعارات مكافحة الفقر والتشرد، والتقسيم العادل لثروات البلاد بين الشعب، ولكن الواقع عاكس هذه الشعارات، فمنذ تولي نظام الولي الفقيه زمام الأمور في إيران، اتسعت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وازدادت معدلات الفقر والتشرد والبطالة، مما أدى إلى بروز ظواهر شديدة الخطورة على المجتمع الإيراني أبرزها ارتفاع الجرائم بشكل يومي ومنتامي في البلاد.

وتؤكد الدراسة أن التشرد وصل إلى الطبقات المتعلمة والحاصلة على شهادات جامعية، إذ تشير التقارير التي أوردتها موقع «عصر إيران» عام 2009 إلى وجود ما يقارب 6% من المشردين في طهران عام 2008 هم من حملة شهادة البكالوريوس، وما يقارب 4.7% هم من حملة شهادة الببلوم العالي.

وتوضح الدراسة أنه على الرغم من وجود هذه المشاكل وانتشارها بين مختلف طبقات المجتمع، إلا أن أغلب مسؤولي النظام يتمتعون بحياة مرفهة جداً، وهذا ما لا يتوافق مع تلك الشعارات والخطابات التي يطلقها رموز النظام في إيران بين الفينة والأخرى، إذ أصبح الشعب الإيراني ينتبه يوماً بعد يوم لسياسات نظام الخاطئة محاولاً تفاديها بشتى الوسائل، أو الهروب من الوضع السيئ وترك البلاد والهجرة إلى إحدى الدول الأخرى بحثاً عن حياة كريمة. وتخلص الدراسة إلى أن سوء الإدارة، والسياسة الخاطئة التي يمارسها النظام الإيراني، وعدم وضع برامج وخطط اقتصادية وتنموية صحيحة ودقيقة أدى بطبيعة الحال إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة والحرمان بين الشعب الإيراني، وأخذت معدلات الفقر والبطالة تتزايد بشكل مستمر بفعل العقوبات الدولية على إيران، وقد أدت زيادة معدلات الفقر والبطالة بشكل متسارع إلى العديد من العواقب السلبية، منها انتشار الجرائم والسرقات والقتل والفساد الإداري.

وعلى الرغم من إقرار الدستور الإيراني بأن توفر المسكن يعتبر إحدى الحقوق الأساسية للمواطن الإيراني، ولكن لم تلتزم أي حكومة إيرانية منذ قدوم هذا النظام بتقديم وتوفير المساكن أو حتى التسهيلات المتعلقة بها للمواطنين، وكانت تلك الحكومات تعتبر دائماً أن نقص الميزانية هو السبب الأصلي لعدم تنفيذ البرامج والخطط والمشاريع الدقيقة والتنموية الهادفة لرفع هذه المشكلة.



إحصائيات الفقر والتشرد والبطالة في إيران:

وتوضح الإحصاءات الرسمية المعلن عنها من قبل الحكومة الإيرانية، أن نسبة البطالة في إيران تتراوح ما بين 14 إلى 15٪، لكن البنك الدولي أعلن أن نسبة البطالة في إيران هي 25٪، وفي بعض المناطق الإيرانية مثل الأحواز (المرحفة في الفارسية إلى خوزستان) تتجاوز نسبة البطالة حد الـ 40٪.

وبناء على إحصائيات عام 2012 فإن ما يقارب 40٪ من كامل الشعب الإيراني يعيشون تحت خط الفقر المطلق، الذي أصبح يهدد حقيقياً على سلامة الفرد والأسرة في المجتمعات الإيرانية، أما إحصائيات الفقر المطلق في المناطق الريفية في إيران فإنها تصل إلى ما يقارب الـ 70٪ مما يشكل تهديداً خطيراً على الأمن الاجتماعي والثقافي للأسر في المناطق الريفية في إيران.

وتكشف الدراسة أن معدلات الفقر تتزايد عاماً بعد عام إذ كانت في عام 2004 ما يقارب 30٪، وعام 2005 أصبحت 32٪، وارتفعت عام 2006 إلى 34٪، ووصلت عام 2007م إلى 35٪، وهناك ما يقارب الـ 6 ملايين شخص من مختلف الأطياف في إيران، يعيشون على المعونات.

وقد نوهت الدراسة التي أعدها مركز المزملة للدراسات والبحوث إلى أن هذه المعدلات الكبيرة من الفقر تأتي رغم أن إيران تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث احتياطات النفط (والتي يقع 90٪ منها في إقليم الأحواز)، وتتصرف بما يقارب 11٪ من هذه الاحتياطات، وبامتلاكها 15٪ من احتياطات الغاز حسب تصريحات وزارة النفط الإيرانية، تحتل المرتبة الثانية عالمياً، كما لإيران العديد من الموارد الاقتصادية تذكر منها المعادن والمناجم والعديد من مصانع البتروكيماويات، وكذلك الزراعة وتربية الحيوانات.

وترجع الدراسة هذا التناقض ما بين وفرة الموارد وانتشار الفقر والتشرد إلى إدارة نظام ولاية الفقيه الفاشلة وغير المستقرة والتي تتعارض مع رغبات الشعب وتطلعاته، وسرقة واختلاس الأموال من خزينة الدولة من قبل أفراد وجماعات تابعة للحكومة والنظام، وتخصيص الأموال الضخمة للبرنامج النووي وشراء الأسلحة وبرامج الصواريخ، والعقوبات الاقتصادية الناتجة عن سياسة نظام ولاية الفقيه لدفعه عن امتلاك السلاح النووي، وهدر جزء كبير من ميزانية الدولة من أجل دعم الجماعات الإرهابية وإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية للعديد من الميليشيات الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، ومطالبة المرشد الأعلى علي خامنئي الشعب من أجل زيادة أعداد السكان دون أن يقدم أي حل من أجل تحسين المعاشات والدخول والظروف الاقتصادية، أدت جميعها إلى نقص حاد في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة حدة الضغوط الاقتصادية وارتفاع معدل التضخم في إيران.

كما أدت تدخلات النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للعديد من دول الشرق الأوسط، وتسليح الجماعات الإرهابية الإقليمية مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، وإقامة التحالفات السياسية

## هدر ميزانية الدولة لدعم الجماعات الإرهابية في اليمن ولبنان والبحرين

## التشرد في إيران وصل إلى الطبقات الحاصلة على شهادات جامعية

## تعديل على لائحة تنظيم العمل في السباكة

## «الكهرباء والماء» تفتح الباب لاستصدار رخصة سباكة دولية

□ عبدالله الهامي:

أصدر وزير الطاقة د.عبدالحسين ميرزا قراراً بتعديل بعض أحكام لائحة تنظيم العمل في مجال السباكة، بأنه في حال رغب من صدرت له رخصة سباكة اعتمادها دولياً فإن ذلك يكون بطلب يقدم إلى هيئة الكهرباء والماء مرفق به ما يفيد سداد تكاليف الاعتماد المقررة لدى الجهة التي تحددها الهيئة.

وحدد القرار تسعيرة لتقديم الإمتحان العملي والنظري لاستصدار الرخصة وتكلفتها 20 ديناراً ومثلها لإعادة الإمتحان في حالة الرسوب، فيما أن تجديد أو تغيير

البيانات أو إصدار بدل فاقد تستلزم 10 دنانير لأي منها. ونص القرار على أن طالب الرخصة يتوجب عليه اقتناء كتاب قواعد التمهيدات المائتية بسعر 5 دنانير، ويكون ذلك من خلال جلسة تعريفية تسبق الإمتحان. وفي حال لم تجدد الرخصة كل خمس سنوات كما في القرار السابق رقم (7) لسنة 2012 بإصدار لائحة تنظيم العمل في مجال السباكة، فإنه يجوز للهيئة النظر في الجزء المترتب على عدم التجديد في المدة المذكورة. واشترط القرار السابق أنه لا يجوز لأي شخص العمل بمجال السباكة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من هيئة الكهرباء

## 40 فعالية ومبادرة مجتمعية تعاونية خلال عامين.. المناعي:

## خطة البوليتكنك الاستراتيجية تركز على المبادرات المجتمعية

قالت رئيسة قسم المبادرات المجتمعية والتجارية بكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) لينا المناعي بأن البوليتكنك مهتمة بالشراكة المجتمعية مع المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء، ومع جميع مكونات المجتمع المختلفة، وهو أمر نصت عليه بنود خطتها الاستراتيجية 2015 - 2019م.

وتجسيدا لإيمان بوليتكنك البحرين بمبادئ الشراكة المجتمعية، قالت المناعي إنه «تم خلال العامين الماضيين تنفيذ ما يقارب 40 فعالية ومبادرة مجتمعية تعاونية، وبناءً على نتائج الإحصائيات الشهرية التي أجريت مؤخرا فقد كان رصيد المبادرات المجتمعية من مجمل ما تم تقديمه لكلية إدارة الأعمال 21٪، وكلية العلوم الإنسانية 17٪، وكلية الهندسة والتصميم وتقنية المعلومات 13٪، في حين أن

مبادرات برنامج ريادة الأعمال الذي يتم تقديمه في مركز بوليتكنك البحرين بمجمع ريدات بالتعاون مع كلتي إدارة الأعمال والعلوم الإنسانية بلغت 11٪، ومبادرات إدارة تنمية المبادرات المجتمعية والتجارية 38٪».

وأضافت المناعي أن «كل هذا يأتي متمشيا مع خطة بوليتكنك البحرين الاستراتيجية 2015 - 2019م، ويؤكد ارتباطها الوثيق بخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، حيث تحرص البوليتكنك وتشجع على العمل مع مؤسسات المجتمع بصفة عامة، وتنفيذ الأنشطة والفعاليات بشكل تكاملي، الأمر الذي من شأنه تحقيق أهداف موحدة تصب في خدمة المنفعة العامة والشاملة، التي بدورها تسهم في تحقيق نجاح مثمر يشرف مملكتنا الغالية».



لينا المناعي

## العربي: إضافة المزيد من أفكار التطوير والتحديث للبرنامج الصيفي



سواء على مستوى محاضرات التثقيف والتوعية أو على مستوى الفعاليات الرياضية والثقافية. واطلع المشاركون على فيلم وثائقي قصير حول برنامج «فرسان الشمالية» الذي تم تنفيذه في العام الماضي 2014، كما تحدثت رئيس البرامج الاجتماعية الأتسة حياة الحلبي حول الجوانب التنظيمية المتعلقة بألية تنفيذ الفعاليات والأنشطة وخدمات المواصلات وترتيبات الجدول العام للبرنامج حتى نهاية شهر أغسطس الجاري، وأبدى عدد من أولياء الأمور سعادتهم بمحتوى البرنامج وبمبادرة المحافظة الشمالية «كلنا شركاء في السلام»، والتي أثبتت جدارتها وتميزها خلال السنوات الثلاث الماضية في تنوع البرامج الهادفة التي تخدم المجتمع البحريني. وحرصت المحافظة الشمالية على زيادة عدد المسجلين في البرنامج من 100 إلى 200 طالب وطالبة للفترة العمرية 12 إلى 16 عاماً نظراً للاقبال الكبير من قبل الأهالي ولما شهده برنامج العام الماضي من صدى واسع لديهم.

انتظم 200 طالب وطالبة من أبناء المحافظة الشمالية من مختلف المدن والمناطق والقرى في البرنامج الصيفي 2015، في ظل تحمس كبير للمنافسة في مختلف الفعاليات والأنشطة. وانطلق البرنامج بورشة عمل قدمتها اختصاصية الإرشاد الأسرية السيدة فاطمة عبدالعال بعنوان: «المفاتيح» لتحقيق الأهداف والطموحات، قدمت خلالها شرحاً مختصراً لبناء الثقة في القدرات الذاتية والعمل على تحسين المهارات واكتساب المعارف والعلوم والتميز في المجال العلمي والعمل. وأفاد رئيس لجنة البرنامج الصيفي علي حسن العربي بأن النجاح الذي تحقق على مدى أكثر من عشر سنوات يدفع في اتجاه إضافة المزيد من أفكار التطوير والتحديث للبرنامج بحيث يلاقي استحسان الطلبة المشاركين وأولياء أمورهم، ناقلاً تحيات المحافظ علي بن الشيخ عبدالحسين العصفوري إلى المشاركين وموجهاً لهم بضرورة تحقيق أكبر قدر من الاستفادة المثمرة مما تحتويه البرامج والأنشطة